











































وأعتقد أن لعبة مقاطعة الانتخابات كانت بمثابة الاعتراف بالعجز عن تحقيق نسبة معقولة في الانتخابات، ولم يكن امتناعهم عن الدخول في الانتخابات احتجاجاً على حادث ٤ فبراير ولا تسجيلاً لموقف، وإنما لأن مطالبهم الحزبية لم تتحقق.

وعندما أوشكت الأزمة الدولية على الانفراج والوفد لا يزال على رأس الحكومة، شعر الدستوريون أن حكومة الوفد قد استمرت أكثر مما كان يتوقعون (٤٢ - ١٩٤٤). وتزعم الدكتور هيكل جبهة المعارضة التي راحت تبالغ في حملتها على الحكومة في محاولة للإطاحة بها، وكلف المعارضون الدكتور هيكل بكتابة بيان يحمل على الإنجليز والحكومة معا (٢٦ يناير ١٩٤٤)<sup>(١)</sup>.

لقد تضمن البيان الذي صاغه الدكتور هيكل قدراً من التنديد والتلميح باستخدام العنف: «ليس أمامنا تجاه السياسة البريطانية إلا الجهاد والنضال بهدف تحقيق المطالب الآتية:

١ - رفع القيود السياسية والعسكرية التي ينوء بها استقلال مصر وكيانها كدولة ذات سيادة.

٢ - تعديل المعاهدة المصرية البريطانية تعديلاً جوهرياً يتفق ومبادئ ميثاق الأطلنطي.

٣ - منع التدخل البريطاني في شئون مصر، ورد حقوقها إليها، والمبادرة بإلغاء الأحكام العرفية، وإطلاق سراح المعتقلين<sup>(٢)</sup>.

لقد قاد الدكتور هيكل جبهة المعارضة التي خولته مهمة تصعيد الهجوم على الوفد والإنجليز. وفي بيان آخر أعلنت الجبهة أن السياسة الاستعمارية التي تمارسها بريطانيا لم تعد تتناسب والمتغيرات الدولية الجديدة. واختتم البيان بدعوة المصريين إلى إنقاذ الوطن من الخطر<sup>(٣)</sup>.

وفي بيان آخر هاجمت فيه الجبهة الحكومة البريطانية لتدخلها بالضغط على الملك ومنعه من ممارسة حقوقه المشروعة في إقالة الوفد، بحجة أنه دافع عن مصر بشجاعة خلال الحرب، واتهمت الجبهة الحكومة البريطانية أيضاً بأنها أهدرت المعاهدة وقضت على كرامة

(١) F.o. 14/ 1937 Secret Report Dat 31/1/1944.

(٢) د. أحمد زكريا الشلق، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٢.

(٣) نفس المرجع السابق، ص ٢١٢، ٢١٣.

مصر واستقلالها. وبلهجة تتسم بالتطرف طالب البيان كل القوى المصرية بالوقوف في مواجهة هذا العدوان الذي يهدف إلى القضاء على استقلال مصر وحريتها<sup>(١)</sup>.

وحينما اختير الدكتور هيكل رئيساً لحزب الأحرار الدستوريين تبنى آراء أكثر تشدداً في المسائل القومية، وأمل ممارسات حكومة ٤ فبراير قد أوجدت قدراً من التباين بين الإنجليز والدستوريين، لذا فإن نغمة الخطاب السياسي قد ارتفعت بشكل لم يعد يتناسب وما عرف عن اعتدال الدستوريين، وخصوصاً في مواقفهم نحو الإنجليز، لذا فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن قضية الاعتدال والتطرف كانت بمثابة سياسات تكتيكية أكثر منها مواقف وبرامج ثابتة، حيث تبدو نغمة التطرف أثناء المعارضة، ثم ما تلبث أن تتلاشى حينما يتولى المعارضون الحكم.

هكذا كان الوفد وهكذا كان الدستوريون والسعديون، مما يدفعنا إلى القول بأن القضية في حجمها كانت أشبه بلعبة الكراسي الموسيقية.

لقد ضاعف هيكل من هجومه على الإنجليز حينما طالبهم بالخلاء عن مصر وضمها استقلال وادي النيل، حيث سقطت كل المبررات التي من أجلها أبرمت معاهدة ١٩٣٦، والتي لم يعد لها أهمية تذكر، وأن المصريين ماضون في تحقيق مطالبهم باستخدام كل الوسائل، ومن مصلحة بريطانيا أن تستمع إلى مطالبنا بعناية<sup>(٢)</sup>.

وأخذ الدكتور هيكل يواصل كتاباته، والتي كانت أقرب إلى المنشورات الثورية، وحمل على بريطانيا مطالباً إياها بتبديد كل القيود التي تحول دون استقلال مصر، واقترح أن يكون بين مصر والسودان وحدة على نمط الولايات المتحدة الأمريكية<sup>(٣)</sup>.

لقد كان هيكل يتنازع الاعتدال والتطرف في آن واحد، وكلما شعر بحاجة حزبه إلى معاضدة الجماهير راح يُصعد من هجومه، ويكتف من حملاته ضد بريطانيا. وكلما عارذته العقلانية التي درج عليها أخذ يهدئ من خطابه السياسي لأسباب تتعلق في مجملها بالتطلع إلى السلطة، ففي الوقت الذي اندلعت فيه المظاهرات احتجاجاً على مذكرة الحكومة البريطانية رداً على طلب التفراسي بالدخول في مفاوضات لإعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦،

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) صحيفة السياسة، ١٠ سبتمبر ١٩٤٥.

(٣) السياسة، ٨/٩/١٩٤٥.

وكادت تتكرر أحداث ١٩١٩<sup>(١)</sup> أخذ الدكتور هيكل يهدئ من ثورة الغضب التي اجتاحت حزبه ورفض تصعيد الموقف، وأعلن أنه سيؤلف لجنة برئاسته لدراسة الرد البريطاني، إلا أن ذلك لم يحدث، واكتفى بالتأكيد على أن معاهدة ١٩٣٦ قد استنفدت أغراضها<sup>(٢)</sup>. وانقسم الدستوريون بين المطالبة بإلغاء المعاهدة تماماً وبين من يقول بمجرد تعديل بنودها، وفريق آخر يطالب بعودة الثورة وتنظيم الجماهير استعداداً لمواجهة حتمية مع بريطانيا، مما أعطى انطباعاً لدى الحكومة البريطانية بأن القوى السياسية المصرية ليس لديها تصور عملي لحل المشاكل المتعلقة. وعندما سئل الدكتور هيكل عن رأيه في عرض المسألة المصرية على مجلس الأمن دون اللجوء إلى المفاوضات، أجاب بأنه يفضل المفاوضات المباشرة، وإذا لم تحقق نتائج عملية يمكن اللجوء إلى مجلس الأمن<sup>(٣)</sup>.

لقد جاء الرد البريطاني على حكومة النقراشي بخصوص المفاوضات عنيقاً، حيث تبين للرأي العام المصري مبلغ سوء نية الإنجليز وإصرارهم على إبقاء معاهدة ١٩٣٦ كأساس للعلاقات بين البلدين مما ضاعف من سخط الأمة، وتجلّى هذا السخط في مظاهرات عمت أرجاء البلاد، لعل أخطرها أحداث كوبرى عباس (٩ فبراير ١٩٤٦)، التي أسفرت عن إصابة ٨٤ طالباً إصابات بليغة، مما أدى إلى صعوبة موقف الحكومة، وخصوصاً بعد أن تصدع الائتلاف باستقالة رئيس الحزب الوطني ووزراء الكتلة الوفدية، لذا قدم النقراشي استقالة حكومته (١٥ فبراير ١٩٤٦)<sup>(٤)</sup>.

وحينما عهد إلى الدكتور هيكل ليرأس وفد مصر في الدورة الثانية لهيئة الأمم المتحدة باعتباره رئيساً لمجلس الشيوخ (٤ أكتوبر ١٩٤٧)، ألقى كلمة مصر، حيث أكد فيها على أن وجود القوات الأجنبية في أراضى الدول يمثل اعتداءً على استقلالها، وأشار إلى عجز المجلس عن حل المسألة المصرية<sup>(٥)</sup>.

لقد انتهز الدكتور هيكل فرصة وجوده في نيويورك، حيث التقى بوكيل الخارجية الأمريكية، وأكد له أن جلاء بريطانيا عن مصر مطلب أساسى لا سبيل إلى المساومة فيه،

(١) د. أحمد زكريا الشلق، حزب الأحرار الدستوريين، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٥.

(٢) صحيفة السياسة، ١٩٤٦/٢/٥.

(٣) د. أحمد زكريا الشلق، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٧.

(٤) صحيفة السياسة، ١٩٤٦/١٢/٧، ١٢/٦.

(٥) الدولة المصرية، مصر في هيئة الأمم المتحدة، عام ١٩٤٧، تقرير عن الدورة الثانية، ص ١٩٢ - ٢٠٠.

وأجابه وكيل الخارجية الأمريكى بأن هذه قضية بينكم وبين إنجلترا لا نرغب فى الدخول فيها<sup>(١)</sup>.

ولم يكن الدكتور هيكل من أنصار استثمار التناقض الدولى لصالح القضية المصرية، بل كان يرى أن البلاد العربية يجب أن تعتمد على نفسها، ولم يكن يميل إلى الاعتماد على الكتلة الشرقية فى مواجهة الهيمنة الغربية، بل كان يرى أن مصر يجب أن تتف بين الكتلتين موقفاً توفيقياً<sup>(٢)</sup>.

ويمكن القول أن الدكتور هيكل لم يكن من أنصار التطرف فى أى موقف، فقد كان بحكم ثقافته رجلاً عقلانياً يزن الأمور بطريقة علمية، يراها البعض شكلاً من أشكال التطرف، وينظر إليها البعض الآخر على أنها قمة الاعتدال.

وبشكل عام فلم يكن التطرف أو الاعتدال سياسة ثابتة، سواء فى برامج الدستوريين أو فى فكر الدكتور هيكل، وإنما كانت المواقف هى التى تفرض الأسلوب الذى يرتضيه هيكل، اعتدالاً أو تطرفاً.

(١) F.o. 37/ b2974, F.o to washington, Secret, June 23, 1947.

(٢) د. أحمد زكريا الشلق، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٤.